تقدير تكلفة المحروقات وأسعار بيعها

*أ . عبد الرؤوف عمر زرتي **د . الكامل فرج الملهوف

الملخص

حضى موضوع دعم الطاقه خلال الفترة االأخيرة بإهتمام العديد من الاقتصاديين والسياسين وطناع القرار، وافردت له مساحات واسعة من البحث والنقاش ، إذ وفي الوقت الذي يرى فيه البعض أن الدعم بكل أنواعه، (بما في ذلك دعم الطاقه) يعمل على حماية المستهلكين ، والمنتجين، من تقلبات الأسعار وحدة المنافسه، ويسهم في تحقيق العداله في توزيع الدخل، وبالتالي الحد من الفقر والبطاله والتضخم، يرى آخرون أنه يؤدي إلى تفاقم اختلالات الماليه العامه ، ومزاحمة أولويات الإنفاق العام ، وتراجع الإستثمار الخاص، وتشويه آليه توزيع الموارد ، كما يشجع على الانفراط في استهلاك الطاقه، ويعطي دفعه مصطنعه للطناعات كثيفة الاستخدام لرأس المال ، إضافة لإضعاف الحافز على الاستثمار في الطاقات المتجده ويعجل بنضوب الموارد .

ومن هنا سعت العديد من الدول مهتدية ببرامج ومشورات طرحتها المنظمات الدوليه (صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، وبرنامج الأمم المتحدة الانمائي، ووكالة الطاقة الدولية) إلى تبني برامج وسياسات استهدفت من خلالها إصلاح سياسة الدعم عموما ودعم الطاقه (المشتقات النفطيه تحديدا)، معتمدة في ذلك على ما يعرف بمنهج الفجوه السعريه ، وهو ما أثر سلبا على اقتصاداتها.

ستحاول هذه الورقه القاء الضوء على الآلية التي تطرحها تلك المنظمات لقياس وتحديد قيمة الدعم، والطروحات التي تقدمها لإصلاحه، ومدى ملائمتها لظروف اقتصادات الدول الناميه عموما، وتحديد تكلفة المحروقات ومن ثم قيمة الدعم الذي تقدمه الدوله الليبية للمحروقات، وتقديم مقتراحات تسهم في إصلاحه.

*عضوهيئة تدريس كلية الاقتصاد والعلوم السياسية جامعة طرابلس ليبيا
** عضو هيئة تدريس كلية الاقتصاد والعلوم السياسية جامعة الجبل الغربي ليبيا

مقدمه

يتمثل مفهوم دعم الطاقة ، ومنها المشتقات النفطية، وفقا لمنهج الفجوة السعرية شائع الاستخدام في المؤسسات الدولية، في الفرق بين مستويات الأسعار المحلية للطاقه ومستويات بعض الأسعار المرجعية مثل الأسعار العالمية للطاقه أو سعر استرداد تكلفة الانتاج (**Koplow . 2009 . p.165**) ، وينطوي دعم الطاقه عموما على نوعين من انواع الدعم هما :-

1- دعم المنتجين: ويقصد به الدعم الذي ينشأ جراء بيع موردي الطاقه لمستهلكيها بأسعار أعلى من مستوى

سعر مرجعي معين، ويقاس هذا النوع من الدعم في حالة ما إذا كانت منتجات الطاقه تصنف ضمن سلع

المتاجره (التجارة الدوليه) كالنفط والغاز الطبيعي مثلا بالفارق بين مستويات الأسعار المحليه والأسعار لمرجعية ممثلة في مستويات الأسعار العالمية بعد ترجيحها بما يعكس تكاليف النقل والتوزيع ، أما في حالة ما إذا كانت منتجات الطاقه تصنف ضمن السلع غير التجارية كالكهرباء مثلا فيقاس بالفرق بين الأسعار المحلية وسعر مرجعي يمثل أسعار استرداد تكلفة الإنتاج بما في ذلك عائد رأس المال.

2- دعم المستهلكين: ويشمل بدوره نوعين من الدعم، أولهما الدعم قبل الضرائب وينشأ إذا كان سعر بيع الطاقه في الاسواق المحلية للاسر والأفراد والشركات أقل من تكاليف إمدادهم بها ، كما في حالة البنزين، حيث يتمثل الدعم قبل الضرائب في الفارق بين السعر العالمي والسعر النهائي الذي يدفعه المستهلكون في محطة الوقود، أما الدعم الضريبي فينشأ اذا كانت الضرائب المفروضه على منتجات الطاقه أقل من المستوى الأمثل المحقق للعدالة الضريبية المفروضه على السلع الاستهلاكية الأخرى (تحقيق لمبدأ العدالة الضريبية)، ومن جهة أخرى فإن النظام الضريبي الكفء لابد أن يفرض تحقيقا لمبدأ الكفاءة الضريبية، على منتجات الطاقه ضرائب إضافية تمثل الانعكاسات السلبية (الاثار البيئية والصحية) الناجمه عن استخدام هذه المنتجات ، ذلك أن الفاقد في الايرادات الضريبية الحاصل نتيجة فرض ضرائب على منتجات الطاقه أقل من الضرائب المفروضه على باقي السلع الاستهلاكية، ومن ثم فإن عدم فرض ضرائب إضافيه عليها لمعادلة

الوفورات السلبية لاستخدامها يعد ضمن مقدار الدعم الضريبي لمنتجات الطاقه، (صندوق الدولي 2013)

وبصورة عامه فإن إجمالي دعم الطاقه للمستهلكين في أي دوله كما تحدده المنظمات الدوليه هو عباره عن مجموع كل من الدعم قبل الضرائب والدعم الضريبي، وهو بهذا المعنى صعب تحديد الدعم بشكل دقيق خصوصا في الدول النامية التي لا تتضمن موازناتها بيانات عن الدعم قبل الضرائب، حيث يتم تمويله أحيانا من بنود خارج الموازنه ، أو بسبب وجود تقديرات غير دقيقة عن الدعم الضريبي الذي يمثل موارد ضريبية ، كما يصعب أيضا تقدير دعم الطاقه للمنتجين في مثل هذه الدول نتيجة محدودية المعلومات المتاحة عن مستويات إنتاج الطاقة في تلك الدول ، بالإضافه إلي ارتفاع سعر استرداد التكاليف انتاج الطاقه في الدول النامية قياسا بأسعار إنتاجها في الدول المتقدمة نظرا لانخفاض مستوى كفاءة شركات انتاجها، وهو ما يحول دون الوصول لتقديرات دقيقة لدعم المنتجين في هذه البلدان (برنامج الأمم الإنمائي، 2012)

بصورة عامه يمكن القول أن البيانات المتاحة عن دعم الطاقة في الدول النامية عموما بيانات غير دقيقة، وتختلف كليا عن بيانات الدعم المحسوبه وفقا للمعايير والمصادر الدوليه (صنوق النقد الدولي والبنك الدولي ووكالة الطاقة الدولية) ، ومن ثم لا يمكن الركون إليها في تحديد قيمة الدعم.

تقدير تكلفة المحروقات وأسعار بيعها في ليبيا

تتحدد تكلفة المحروقات النفطية بمجموع تكاليف المراحل المختلفة لعملية الإمدادات النفطية المعروفه بسلسلة مراحل إمدادات النفط، أو سلسلة العرض النفطي، والتي تبدأ بمرحلة الإنتاج ووتنتهي بمرحلة وصول مشتقاته إلى المستهلك، وفيما يلي استعراض موجز لكل من هذه المراحل:

1- تكلفة إنتاج النفط

يستخرج النفط من البئر، بتكاليف تعرف بسعر النفط عند البئر «Wellhead price" ، يشمل هذا السعر تكاليف الاستكشاف بالإضافة إلى تكاليف النقل لمصافي التكرير سواء تم ذلك عن طريق شاحنات أو أنابيب، ذلك أن تكلفة النفط الخام عند باب المصفاة تشمل تكاليف الاستكشاف والتطوير والاستخراج والنقل للمصافي..

2- تكلفة تكرير النفط

تقوم مصافي التكرير بتحويل النفط الخام إلى منتجات مكررة، وتحدد تكلفة تلك المنتجات بتكلفة الإنتاج مضافاً إليها هامش التكرير، وعند مغادرتها المصفاة تتحدد أسعار تلك المنتجات بناء على سعر باب المصفاة.Refinery Gate Price

3- تكلفة التوزيع

تشتري شركات التوزيع بالجملة المنتجات المكررة من المصافي، ثم تقوم بتوزيعها في شكل كميات صغيرة لشركات البيع بالتجزئة، إلى أن تصل المستهلك النهائي مقابل هامش توزيع يضاف إلى تكلفة المراحل السابقة

لتحديد تكلفة المحروقات المنتجة محليا، ومقارنتها بالتسعيرة الحالية، وتقدير تكلفة توريد اللازم منها لسد العجز في احتياجات السوق المحلي ، ومن ثم تحديد مقدار الدعم المطلوب لتغطية الفرق بين إنتاج المحروقات أو وارداتها وأسعار بيعها الحالية يتطلب الأمر:

1- حساب التكلفة المحلية الفعلية لإنتاج وتكرير وتسويق المحروقات في السوق المحلي.

2- دراسة المصروفات المحملة على التكلفة وتقييمها وإستبعاد غير الملائم منها وصولا إلى التكلفة الملائمة.

3- النظر في مدى كفاءة الأداء وحسن استغلال الموارد وترشيد المصروفات للوصول إلى تكلفة مرشدة.

في إطار هذه المنهجية سنحاول تحديد الدعم اللازم لتوفير احتياجات السوق المحلي من المحروقات، استندا إلى بيانات سنة 2008، باعتبارها السنه التي تتوافر لدينا عنها بيانات مفصلة عن مصروفات المراحل المختلفة، وكذلك أسعار استيراد المشتقات، يمكن من خلالها التوصل إلى تكلفة وحدة البيع (أسطوانة في حالة الغاز المسال ولتر في حالة باقي المحروقات) ، بالإضافه إلى تحديد تكلفة إنتاج وتكرير البرميل من النفط الخام ومن توزيعها على منتجات المصافي باستخدام تركيبة منتجات مصفاة الزاوية لعام 2008 مع اعتماد تسعيرة نفس السنة كأوزان للترجيح وفق المعادله التالية:(EL-Laithy , & EL-Din , 2009)

$$UC = \frac{CR_{/b} \times CR \times NP_{Ecgg}}{TS_{allCg}}$$

حيث $CR_{/b}$ الكمية المكررة بالبرميل ، CR تكلفة التكرير ، $NP_{/Ecg}$ سعر سنة 2008 للصنف ، و $TS_{/allcg}$ إجمالي المبيعات من كل الأصناف ، كما تمت إضافة تكلفة التوزيع

للحصول على التكلفة النهائية للمنتجات النفطية (أبولسين أخرون، 2008) .

ولتقدير تكلفة التكرير في الخارج تم استخدام منهجية الوكالة الدولية للطاقة المستخدمة في حساب هوامش تكلفة التكرير، مع اختيار تركيبة المنتجات ونوع المصفاة بما يتفق والمنطقة القريبة من ليبيا ومواصفات الخام الليبي وبما يكفل الحصول على أكبر قدر من المشتقات (البنزين والذيزل)، ولغرض تحديد معاملات التحويل تم اعتماد سعر صرف الدينار مقابل الدولار الأمريكي بما يعادل (1.25) (مصرف ليبيا المركزي،2008)

أ- تكاليف الاستكشاف والتطوير والاستخراج (الإنتاج) :

نظراً لتعدد الشركات العاملة في مجال استكشاف وتطوير واستخراج النفط واختلاف طبيعة الحقول من حيث مدى نضوب الآبار النفطية وحاجة استخراج النفط منها لتقنيات مختلفة نسبيا فإن تكلفة إنتاج النفط تتفاوت من حقل إلى أخر ولذلك تم الاعتماد على المعطيات التي قدمتها المؤسسة الوطنية للنفط عام 2008 والتي تظهر أن متوسط تكلفة إنتاج البراميل تصل إلى 4.19 دينار للبرميل .

ب- تكلفة التكرير :

يتم تكرير النفط الخام في خمس مصافي محلية بطاقة مركبة مقدارها 380 ألف برميل يومياً. هذه المصافي هي مصافي من النوع البسيط الذي ينتج الحد الأدنى من المقطرات الخفيفة، بسبب تقادم تقنياتها الأصلية وعدم تطويرها ، من أهم تلك المصافي مصفاة الزاوية ومصفاة رأس الانوف اللتان تنتجان نحو 27 ٪ ، و51 ٪ من الوقود الثقيل على التوالي ، أما مصفاة السرير وطبرق والبريقة فمصافي ذات طاقات تصميمية صغيرة، وبالتالي فإنها غير اقتصادية، أي أن تكلفة إنتاجها ستكون كبيرة نسبياً، وبالتالي تم استبعادها في هذه الدراسة.

ج- تكلفة التكرير في الخارج

لسد العجز في تلبية احتياجات السوق المحلي من بعض المنتجات، لجأت الدولة الليبية إلى تكرير كميات من النفط الخام في الخارج وإعادة المشتقات المطلوبة وتسويق باقي نواتج التكرير حسب الأسعار السائدة، ونظراً لغياب المعلومات حول هذه العملية وعوائدها تم الاعتماد على المعلومات المتوفرة حول الأسواق العالمية وهوامش التكرير ، لتقدير التكلفة التي تتطلبها عملية نقل الخام إلى المصافي الخارجية وتكريره ثم إعادته، بما تتضمنه من تأمينات ورسوم وكذلك حساب هامش التكرير وفق الأسواق القريبة من ليبيا .

د- تكلفة تسويق وتوزيع المشتقات النفطية :

يتم توزيع وتسويق المشتقات النفطية من خلال شركة البريقة التي تقوم بعملية التوزيع من خلال شركات التوزيع، مقابل حصولها (شركة البريقة) على هامش يعادل 32 درهم / لتر و250 درهم لكل أسطوانة غاز يتم تسويقها ، وهنا تجدر الإشارة إلى أنه تم مؤخرا تكوين شركات خاصة لتوزيع الوقود، وقد تم تحديد الجعل الممنوح لهذه الشركات والهوامش المصرح بها لها بتشريع.

نتائج تقدير تكلفة المحروقات المنتجة محلياً

من خلال ما تقدم يمكن تلخيص تكلفة إنتاج وتكرير وتسويق المحروقات في ليبيا على النحو المبين بالجدول التالي

جدول 1 ملخص تكلفة المحروقات (درهم / لتر) .

البـــند	بنزين	ديزل	غاز مسال	كيروسين	وقود ثقيل
متوسط تكلفة الإنتاج	50	41	490	20	10
متوسط تكلفة التكرير	18	13	181	8	3
مجموع تكلفة الإنتاج والتكرير	68	54	671	28	13
تكلفة التوزيع بالجملة (شركة البريقة)	20	23	410	22	25
المجموع	88	77	1081	51	38
الضرائب الغير المباشرة	50	90	250	20	0
المجموع بعد إضافة الضرائب غير المباشرة	138	167	1331	71	38
هامش البيع بالقطاعي (شركات التوزيع)	32	32	400	32	0
إجمالي التكلفة للبيع بالقطاعي (بدون ضرائب)	120	109	1681	81	38
إجمالي التكلفة بإضافة الضرائب	170	199	1731	102	38

المصدر تم حسابه، استنادا لبيانات المؤسسة الوطنية للنفط

من الجدول أعلاه يلاحظ أن تكلفة كل من البنزين والغاز المسال والكيروسين أقل من

التسعيرة السارية سنة 2010 حتى بعد إضافة الضرائب وتأسيس شركات التوزيع ، أما تكلفته الديزل محمله بقيمة الضريبية (90 درهم/لتر) فتفوق التسعيرة االمقررة للتر، سواء في حال التوزيع بالجملة أو بالقطاعي ، في حين تقل تكلفة الكيروسين عن التسعيرة المقررة في حالة التوزيع بالجملة وتتجاوزها في حالة التوزيع بالقطاعي، بينما تتجاوز تكلفة الوقود الثقيل التسعيرة المقررة بدرهمين فقط، ومن الواضح أنه بالإمكان إعادة توزيع التكلفة لتبقى معظم المحروقات في حدود التسعيرة المقررة.

1- تقييم عناصر التكلفة :

لتحديد مدى ملائمة التكلفة الفعلية تمت دراسة كل عنصر من عناصرها في حدود البيانات المتاحة، ومنها تبين الآتي:-

أ- تقيم تكلفة الإنتاج :

من خلال البيانات المتاحة عن الفترة 2000 – 2004 والبيانات المتوفرة عن تكلفة الإنتاج عام 2008 يمكن استنتاج ما يلي:

1- ارتفاع متوسط تكلفة إنتاج البرميل من النفط خلال عام 2008 إلى 3.42 دولارات للبرميل أي بزيادة قدرها 46.2 ٪ مقارنة بالعام 2004 أي بمعدل 11.5 ٪ سنوياً .

2- تشير البيانات المتعلقة بتحديد أسعار المحروقات إلى أن تكلفة التشغيل (Opex) في ليبيا تفوق تكلفة التشغيل في دول مثل الكويت والسعودية وإيران ، وأنه بالإمكان خفض تكلفة الإنتاج بنسبة 20 ٪ ، إذا ما تم خفض تكلفة التشغيل (أبولسين وأخرون، 2008)

ب- تقييم تكلفة التكرير :

بدراسة قائمة المصروفات لمصفاة الزاوية للسنوات 2006 – 2008 يلاحظ أنه من غير الملائم تحميل بعض التكاليف على المشتقات النفطية والتي من بينها :

1- تكلفة العمالة الزائدة بما في ذلك تكلفة التدريب والإعاشة وغيرها والتي تشكل نسبة 64 ٪ من التكلفة الإجمالية، وهنا تجدر الإشارة إلى أنه وعند مقارنة وضع العمالة في مجموعة من المصافي العالمية التي تستخدم تقنيات معقدة وتنتج أصناف كثيرة من المنتجات النهائية مع واقع الأمر بمصفاة الزاوية يلاحظ أن عدد العمالة في تلك المصافي يتراوح ما بين 600 إلى 1000 مشغل في حين يصل في مصفاة الزاوية إلى نحو 1902 مشغل، لذلك يبدو أنه من الملائم تخفيض 50 ٪ من تكلفة العمالة وتحميل الباقي فقط على المنتجات المباعة في السوق المحلي .

2- يلاحظ ارتفاع تكلفة التدريب والإعاشة وبالتالي ينبغي خفضها بنسبة 20 ٪

3- خلت ميزانية 2008 من بعض البنود الخاصة بالمصاريف غير الملائمة التي ضمنت في ميزانيات 2006 و2007 . وقد ظهرت خصميات من التكلفة وصلت إلى نحو 20 مليون دينار كمصروفات مستردة ومصروفات أعيد توزيعها دون أي توضيح وقد أخذت على أنها خصميات لمصاريف غير ملائمة تم تحميلها خلال العام .

وبإجراء التعديلات عل التكلفة تصبح تكلفة تكرير الطن من النفط الخام 0.88 دينار / للبرميل أو 6.73 دينارا للطن ، وبتوزيع هذه التكلفة وفق المعادلة السابقة يمكن الحصول على التكلفة الملائمة لتكرير المشتقات .

ج- تقييم تكلفة التسويق :

1-تقييم تكلفة التوزيع بالجملة (شركة البريقة)

في ضوء البيانات المتاحة يمكن تقدير التكلفة الملائمة للتوزيع بالجملة على النحو الموضح بالجدول التالي:

جدول 2 ملخص التكلفة الملائمة للمحروقات (بالدرهم)

البـند	بنزين	ديزل	غاز مسال	كيروسين	وقود ثقيل
متوسط تكلفة الإنتاج	39	29	389	17	7
متوسط تكلفة التكرير	10	8	102	5	2
مجموع تكلفة الإنتاج والتكرير	49	37	491	22	9
تكلفة التوزيع بالجملة (شركة البريقة)	18	19	360	20	22
المجموع	67	56	851	42	31
الضرائب غير المباشرة	50	90	250	20	0
المجموع بعد إضافة الضرائب غير المباشرة	117	146	1071	62	31
هامش البيع بالقطاعي (شركات التوزيع)	20	20	400	20	0
إجمالي التكلفة للبيع بالقطاعي (بدون ضرائب)	87	76	1251	62	31
إجمالي التكلفة بإضافة الضرائب	127	166	1471	82	31

المصدر : المؤسسة الوطنية للنفط تقديرات التدفقات النقدية اللازمة لتزويد السوق المحلي بالمحروقات سنة 2010 حسب الأسعار العالمية

2- تقييم تكلفة التوزيع بالقطاعي :

بالرغم من أنه لا توجد معلومات حول التكلفة الحقيقية لشركات التوزيع التي تتقاضى مبلغا محدداً يتراوح ما بين 12 - 45 درهما وفق شرائح تعتمد على كميات التسويق ونوع المنتج ، إلا أنه ونظراً لارتفاع قيمة الجعل بالنسبة لباقي أنشطة الإنتاج والتكرير يبدو أنه من الملائم تخفيضه إلى 20 درهما للتر في المتوسط.

تأسيسا على ما سبق يمكن القول أن السعي لتحرير عمليات إنتاج النفط وتكريره وتوزيعه يستدعي في المقام الأول العمل على دفع شركات الإنتاج والتكرير والتوزيع إلى العمل وفق ممارسات تحسين كفاءة الخدمات وتقليل التكلفة، وأن القول بضرورة تحديد ثمن النفط الخام باعتباره سلعة ناضبة ومحدودة وغير متجددة، على أساس تكلفة الفرصة ، لا يعني بالضروره رفع الدعم ، لأن ذلك وفي ظل الظروف الحاليه تحديدا يعني ضغط الطلب الفعال والرفع من وثيرة الانكماش الاقتصادي ومن ثم عدم الاستقرار الاقتصادي، ذلك أن الابقاء على أسعار المشتقات النفطية في متناول الجميع سيسهم في كبح جماح التضخم والحد من الفقر والبطاله ، وأن ما يتصوره البعض على أنه دعم استادا فقط على معادلة لفرق بين تكلفة شراء المحروقات (حسب الأسعار العالمية) وتكلفة توزيعها من جهة والعائد من بيعها وفق التسعيرة المقرره من جهة أخرى أمر يجانبه الصواب لعدة اعتبارات منها:

1- عند بيع النفط الخام إلى المصافي وإلى شركة البريقة لتسويق النفط بالأسعار العالمية تزداد إيرادات الدولة ، وفي المقابل تزداد نفقاتها بسبب عملية الدعم ، وهذا من شأنه تضخيم حجم الإيرادات والنفقات دون فائدة تذكر .

2- عند استخدام الأسعار العالمية يتطلب الأمر تحديد قيمة الدعم المناسب، وقد يكون من الصعوبة بمكان تحديد الدعم بشكل دقيق ، إذ أن الأسعار العالمية تتغير أحياناً وبشكل مفاجئ وحاد مما ينجم عنه في حال ارتفاعها حدوث عجز يتمثل في عدم قدرة الدعم المرصود على تغطية فروقات الأسعار .

3- يؤدي الاعتماد على الأسعار العالمية في حال زيادة أسعار المنتجات النفطية، إلى تحميل أعباء إضافية على نفقة المعيشة ، بالإضافة إلى تأثير ذلك على أسعار الكهرباء والمياه .

4- نظرا لأن المجتمع يمر بمرحلة صعبه حاليا فإن استخدام الأسعار العالمية قد يعيق الاستقرار والتوجه التدريجي نحو الإصلاح الاقتصادي.

استنادا للبيانات الخاصة بالكميات التي تم استهلاكها من المشتقات النفطية عام 2010، وتكلفة شرئها وتوزيعها والأخذ في الاعتبار أسعار النفط الخام العالمية باستخدام متوسط أسعار الأشهر الستة الأولي لسنة 2009 ، وبالنظر إلى المبيعات من تلك المشتقات يتبين أن مقدار الدعم اللازم يقدر بنحو 5773.3 مليون دينار .

يعزى هذا الرقم إلى جملة من الأسباب في مقدمتها:-

- نقص الكفاءة التشغيلية والمبالغة في التكاليف، وأيضا لاستخدام الأسعار العالمية، وعليه فإنه وفيما يتعلق بالدعم الناتج عن نقص الكفاءة نعتقد أنه من الاجدى أن تتحمل الخزانة العامة مرحلياً قيمة الدعم على أن يتم خفض القيمة سنوياً بنسبة 20 ٪ إلى أن تصل إلى 100 ٪ وصولاً إلى إلغاء الدعم ، أما فيما يتعلق بالدعم الناتج عن استخدام الأسعار العالمية كأساس للتسعير ، وهو دعم للمستهلك فإنه من المتوقع أن يزول بتحسين دخول الأفراد بشكل يتناسب ومستوى تلك الأسعار .
- تعاني المصافي المحلية صعوبة ومشاكل فنية متمثلة في كمية ونوعية المنتجات النفطية التي يتم إنتاجها، إذا تشكل بعض المنتجات النفطية نسبة عالية من الكميات المنتجة، مثل الزيوت الثقيلة بالرغم من قلة الطلب عليها، في حين تشكل المنتجات عالية الطلب كالبنزين نسبة منخفضة ، حيث لا تتعدى نسبة البنزين المنتجة 10 ٪ من النفط الخام المكرر ، في حين تصل هذه النسبة في مصافي الدول الأخرى إلى 40 ٪ وهو ما يستدعي العمل على تطوير هذه المصافي وتزويدها بتقنيات عالية الجودة والإنتاجية.
- عند استخدام تكاليف النفط الخام كأساس لتسعير منتجاته، يجب الأخذ في الاعتبار جميع التكاليف ، أي أن يتضمن بند التكاليف بالإضافة إلى تكاليف الاستكشاف والاستخراج والتكرير والتسويق تكاليف التلوث البيئي، ونقترح في الصدد تحميل هذه التكاليف على أسعار المشتقات النفطية، على أن يتم تحديدها وفقا لدراسات دقيقة، وإلغاء المبالغ الموجهة لصندوق التضامن ومؤسسات الرعاية الاجتماعية والخزانة، إذا لا يوجد مبرر لتحميل مستهلك المشتقات النفطية تلك المبالغ، لعدم

عدالة هذا الإجراء وتحميل شريحة دون غيرها هذا العبء على أن يتم تمويل تلك الجهات من الخزانة العامة مباشرةً، ومن العدل تحميل مستهلك المشتقات النفطية عبء ما يسببه من أثار سلبية على البيئة.

تأسيسا على ما سبق يمكن القول أن التسعيرة المقرره للمحروقات والمعمول بها عام 2010 تغطي تكلفة الإنتاج والضرائب غير المباشرة، وتتيح هامش ربح مناسب للشركات العاملة في مختلف الأنشطة ومن ثم فإنه من الأفضل الإبقاء عليها وذلك للأسباب التالية :

- عدم قدرة المواطن على تحمل الآثار المترتبة على زيادة أسعار المحروقات وتداعياتها، حيث تشير التقديرات وجود عجز يصل إلى 40 ٪ في المقدرة الإنفاقية لدخل الأسرة الليبية على بعض الخدمات العامة مثل الوقود والمياه والكهرباء بالتسعيره المقرره .
- إمكانية إتخاد إجراءات ترشيدية لرفع كفاءة الأداء في المصافي وشركات التوزيع من شأنها خفض التكلفة بشكل أكثر جدوى .
- نظراً للعجز الذي يتزايد في مادتي الديزل والبنزين بالسوق المحلي نعتقد أنه من الضروري العمل على تطوير المصافي المحلية لزيادة إنتاج هاتين المادتين على حساب الوقود الثقيل والنافتا.
- تستهلك محطات الكهرباء ثلثي الكمية من الديزل لذلك يتطلب الأمر دراسة محطات توليد الطاقة وإيجاد السبل الكفيلة بتقليل الاستهلاك وفي مقدمة ذلك استخدام الغاز الطبيعي بدلاً من الديزل .
- الاهتمام برفع كفاءة تشغيل محطات الكهرباء وتقليل الفاقد الفني والتجاري لتقليل الطلب على الوقود مستقبلاً .
- وضع برنامج تنفيذي لرفع كفاءة أداء شركات التكرير .
- دراسة تكلفة شركات التوزيع ومنحها حافزا مناسبا لدفعها للتطوير آلياتها في توزيع وبيع المنتجات للمستهلك الفرد .
- خفض الضرائب المحملة على المحروقات ، وخاصة الديزل الذي تشكل الضرائب 60 ٪ من تسعيرته.

الهوامش

1- أبولسين ، أحمد، والشريف إدريس، مقترحات بشأن إصلاح نظام الدعم في ليبيا ، مجلس التطوير الاقتصادي، طرابلس 2008

2- المؤسسة الوطنية للنفط تقديرات التدفقات النقدية اللازمة لتزويد السوق المحلي بالمحروقات سنة 2010 حسب الأسعار العالمية.

3- برنامج الأمم المتحده الإنمائي ، المكتب الإقليمي للدول العربيه ، دعم الطاقه في الدول العربيه 2012.

4- صندوق النقد الدولي ، اصلاح دعم الطاقه ، الدروس المستفاده والانعكاسات، يناير 2013.

4- A . EL-Laithy . & Khair EL-Din . The Impact of phasing-out Subsidies of Petroleum Energy Products in Egypt . The Egyptian Center for Economic Studies 2009

5- Koplow . Doug . Measuring Energy Subsidies Using the Price Gap Approach . what does it leave out? . IISD . Trade Investment and Climate Change Series (Winnipeg International Institute for Sustainable Development) . 2009

6- The World Bank . Economic Premise Reforming Subsidies in Morocco. Working Paper No 134 . 2014